المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل ـ السبت ٧ حزيران ٢٠٠٨ م ـ ٣ جمادى الآخر ١٤٢٩ هـ
AL - MUSTAQBAL - Saturday 7 June 2008

«الاتصالات» تتفاوض لتمديد عقد الشركتين

شحادة: خصخصة الخلوي حاجة الى تحسين الاقتصاد وتخفيف الأعباء عن المواطن

اعتبر رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة ان مشروع خصخصة وتحرير قطاع الخلوي جاهز للتطبيق ما ان تقرر الحكومة الجديدة السير به، مضيفاً ان «أي حكومة هدفها تحسين الاقتصاد اللبناني وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطن ستنجز الخصخصة». وأوضح شحادة ان وزارة الاتصالات تتفاوض بتكليف من مجلس الوزراء لتمديد عقد الإدارة مع الشركتين المشغلتين والذي ينتهي في تشرين الثاني المقبل، لإعطاء الحكومة الجديدة كل الخيارات في حال أرادت المضي بالخصخصة.

وأكد شحادة في حديث إلى موقع "Nufooz" الاخباري الاقتصادي ان هذا القطاع يجب ان يحقق للناتج المحلي الوطني اكثر بكثير مما يحقق اليوم مضيفاً ان سبب تراجع القطاع هو غياب المنافسة في السوق ولأن الدولة تملك هاتين الشركتين ومن المعروف في كل العالم أن أي قطاع عام لم يستطع مواكبة الاستثمارات في الخلوي بالشكل الكافي.

وتساءل «هل يجوز ان نكتفي بان القطاع يدر أموال على الخزينة بغض النظر عن انها تأتي نتيجة أسعار مرتفعة جداً»، وتمنى على الدولة إنشاء شركة «اتصالات لبنان» بأسرع وقت ممكن لأنها ستؤمن اطلاق الشبكة الثالثة التي يمكن ان تنافس وتساهم في تخفيض الاسعار وتحسين نوعية الخدمة.

وحول إمكانية اطلاق رخص اضافية، أوضح شحادة ان الهيئة ستقوم بتقييم للسوق عام ٢٠٠٩ بعد إتمام الخصخصة وإنشاء «اتصالات لبنان» لدرس إمكانية إصدار رخص جديدة بتقنيات جديدة، مؤكداً عدم وجود ضمانات لأي حصرية أو أي حواجز قانونية لدخول شركة اضافية.

ووصف شحادة وضع الاتصالات الخلوية اليوم بالشاذ فلا يمكن للهيئة الزام الشركتين بتحسين خدماتها لأن عمل الشركتين يقتصر على التشغيل، لذلك فهي لا تستثمر ولا تقوم بالتسويق ولا الإعلان وإذا أرادت ان تقوم بصيانة فهي ترسل الفاتورة إلى وزارة الاتصالات لتدفع.

وحول موضوع التشويش في المنطقة الجنوبية الحدودية، شدّد شحادة على ان الخطوة الأولى تقع على عاتق ا لشركتين اللتين تتعرض خدماتهما للتشويش للقيام بالدراسات والتحقيق لمعرفة مصدر التشويش. واضاف «إذا كان مصدر التشويش أمنياً هناك صعوبات في ايجاد حل جذري بسبب تداخل صلاحيات دولية. إذا كان ضمن الحدود يمكن ان تتعاطى معه من خلال اليونيفيل، إذا كان من خارج الحدود يمكن مراجعة أجهزة الأمم المتحدة وقد لا نصل إلى نتيجة».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"